

السادة أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة المحترمين

تحية طيبة وبعد،،

استكمالاً للجهود والأنشطة المعمول بها والعلاقات المتميزة التي تربط جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة بشركائها الاستراتيجيين والذي تحرص فيه بعض الجهات الخارجية على التعاون مع الجمعية وأعضائها فقد ورد إلينا من التمثيل التجاري المصري في أوغندا تقرير شامل حول قطاع الزراعة والفرص الاستثمارية المتاحة به، كما تضمن التقرير عرضاً للعلاقات التجارية والاستثمارية القائمة بين مصر وأوغندا ورؤية المكتب لتطويرها خلال المرحلة المقبلة. ويأتي هذا في إطار حرص التمثيل التجاري على دعم المستثمرين المصريين بالمعلومات والبيانات التي تساعد في استكشاف الفرص الواعدة بالسوق الأوغندي، خاصة في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي، بما يساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وفتح آفاق جديدة للشراكة المشتركة.

مرفق المنشور

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس إدارة جمعية
رجال الأعمال المصريين الأفارقة


د/ يسري الشراوي

جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة
مشفرة برقم ١١٤٥٥ لسنة ٢٠٢١
Egyptian African Businessmen's Association
6779/2020

الأمين العام لجمعية
رجال الأعمال المصريين الأفارقة

مصطفى الأمير
م/ مصطفى الأمير



ECS
التمثيل التجاري المصري
Egyptian Commercial Service



سفارة جمهورية مصر العربية
مكتب التمثيل التجاري
كمبالا

رقم صادر : (٢٤٦)

المرفقات : (٢)

السيد الوزير المفوض التجاري / فاضل محمد فاضل يعقوب
مدير الدول والمنظمات الأفريقية

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة الى كتاب سيادتكم بشأن توصية لجنة الزراعة والري والامن الغذائي والثروة الحيوانية بمجلس النواب بشأن استراتيجية وزارة الزراعة نحو إقامة مشروعات استثمارية في الدول الافريقية، وطلب موافاة الإدارة بتقرير حول فرص الاستثمار المتاحة في دولة الاعتماد في القطاع الزراعي .

أتشرف بأن ابعث رفق هذا التقرير الذي أعدته بشأن قطاع الزراعة وفرص الاستثمار الزراعي في أوغندا .

برجاء التكرم بالتنبيه نحو اتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

رئيس المكتب

الوزير المفوض التجاري



”علاء عبد الفتاح الخواجة“

تحريراً في : ٢٠٢٥/٧/٢

تقرير عن قطاع الزراعة في أوغندا وفرص الاستثمار الزراعي

يعد قطاع الزراعة من القطاعات الهامة في الاقتصاد الأوغندي ، حيث يساهم بما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٤ ، ويعمل به نحو ٧٠ % من إجمالي القوة العاملة ، ونحو ٨٠٪ من الأراضي الأوغندية صالحة للزراعة .

يتم انتاج العديد من المحاصيل الزراعية مثل الكاسافا والذرة والبطاطا والخضروات والفواكه والشاي والبن والقطن وقصب السكر والأرز ، حيث يتم استهلاك جزء منها وتصدير جزء للخارج .

أهم الحاصلات الزراعية

يوجد العديد من الحاصلات الزراعية الهامة التي تنتجها اوغندا ويتم استهلاك جزء منها محليا مع تصدير جزء اخر لتحقيق عائد يساهم في الدخل القومي ، وفيما يلي انتاج أهم المحاصيل الزراعية :

- الذرة : بلغ انتاج الذرة خلال عام ٢٠٢٢ نحو ٣ مليون طن .
- الفواكه : بلغ انتاج الفواكه خلال عام ٢٠٢٣ نحو ٢٣ مليون طن .
- الخضروات : بلغ انتاج الخضروات خلال عام ٢٠٢٢ نحو ٤ مليون طن .
- الشاي : بلغ انتاج الشاي خلال عام ٢٠٢٢ نحو ٣٢٦ ألف طن .
- القطن : بلغ انتاج القطن خلال عام ٢٠٢٤ نحو ١١٠ ألف طن .
- البن : بلغ انتاج البن خلال عام ٢٠٢٤ نحو ٤١٤ ألف طن .
- التبغ : بلغ انتاج التبغ خلال عام ٢٠٢٤ نحو ٢٩٦ ألف طن .
- الأرز : بلغ انتاج الأرز خلال عام ٢٠٢٣ نحو ٣٤٨ ألف طن .
- بذور الكاكاو : بلغ انتاج بذور الكاكاو خلال عام ٢٠٢٢ نحو ٤٠ ألف طن .

تجدر الإشارة الى أنه يوجد نوعان من الموز في أوغندا ، أحدهما يدخل تحت بند الفاكهة وهو الموز الأصفر ، والآخر هو الموز الأخضر الذي تنتجه أوغندا بكميات كبيرة ويتم طهيه ليستخدم كوجبة غذائية رئيسية ، وبلغ انتاجه السنوي خلال عام ٢٠٢٤ نحو ١١ مليون طن .

أما فيما يتعلق بالعائدات الأوغندية من تصدير منتجاتها الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤ فهي كما يلي :

- البن : يعد البن هو المنتج الزراعي الرئيسي في التصدير لتحقيق عائد بنحو ١٥٥ مليون دولار أمريكي ، ويتم زراعته بشكل أساسي في التربة الخصبة حول بحيرة فيكتوريا •
- الشاي : يعد الشاي مصدر تقليدي للتصدير والحصول على عائد بلغ نحو ٥٦٢ مليون دولار أمريكي •
- القطن : تصدر اوغندا نحو ٩٠ % من انتاجها من القطن ، وقد بلغت عائدات تصدير القطن ١١ مليون دولار أمريكي •
- التبغ : بلغت عائدات تصدير التبغ ٣٤٦ مليون دولار أمريكي •
- الأرز : بلغت عائدات تصدير الأرز نحو ٢٥ مليون دولار أمريكي •
- بذور الكاكاو : بلغت عائدات تصدير بذور الكاكاو نحو ٣٠٦ مليون دولار أمريكي •
- الفانيليا : بلغت عائدات تصدير الفانيليا نحو ٢١٩ مليون دولار أمريكي •

تعد الذرة من أهم الحاصلات الزراعية في اوغندا ومصدر رئيسي للدخل، ففي عام ٢٠٢٤ حققت اوغندا عائدات منه بلغت نحو ٦٤ مليون دولار أمريكي، ويتم تصدير الذرة بشكل أساسي الى كل من كينيا وجنوب السودان وبوروندي ، كما بلغت العائدات من تصدير الخضروات خلال نفس العام نحو ١٠٢ مليون دولار أمريكي والفواكه بنحو ٢٨ مليون دولار أمريكي، والموز الأخضر بنحو ١١٦ مليون دولار أمريكي •

أوغندا لديها موسمان ممطران بما يتيح لها وجود موسمين للإنتاج الزراعي سنويا في معظم المناطق ويوفر تنوع كبير في الإنتاج الزراعي ، والفصل الممطر الأول يمتد خلال الفترة من شهر مارس وحتى شهر يونيو ، والفصل الممطر الثاني من سبتمبر وحتى نوفمبر ، والتربة خصبة مع مناخ ملائم للزراعة بما يجعل اوغندا نقطة جذب رئيسية للاستثمار الزراعي ، ومعدل استهلاك الأسمدة منخفض نسبيا في اوغندا حيث يبلغ ٢٦ كجم لكل هكتار •

تجدر الإشارة الى أن مساحة أوغندا تبلغ نحو ٢٤٢ ألف كم مربع منها نحو ٤٤ ألف كم مربع من المسطحات المائية لبحيرات وأنهار ، ومن أهم البحيرات بحيرة فيكتوريا التي تبلغ مساحتها الاجمالية نحو ٦٩ ألف كم مربع مقسمة على ثلاث دول هي تنزانيا واوغندا وكينيا ، والجزء الأوغندي تبلغ مساحته نحو ٣١ ألف كم مربع أي نحو ٤٥٪ من مساحة البحيرة، وبحيرة البرت وبحيرة ادوارد، والانهار كنهر النيل ونهر فيكتوريا ونهر كاجيرا •

توجد بعض التحديات التي تواجه انتاج المحاصيل الزراعية في اوغندا تتمثل في تغير المناخ بما يؤثر على انتاج وانتاجية الحاصلات الزراعية ، وضعف الوصول الى التمويل من جانب المزارعين مما يعوق الاستثمار الزراعي وتبنى تقنيات زراعية حديثة ، وضعف البنية الأساسية على صعيد شبكات الطرق واللوجستيات مثل أماكن التخزين والشحن والتعبئة بما يؤدي الى زيادة الفاقد من المحاصيل ، ومحدودية الوصول الى الأسواق مما يعوق قدرة المزارعين على بيع منتجاتهم بكفاءة ، ومحدودية الوصول الى التكنولوجيات الزراعية الحديثة والبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات الحشرية لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية، بالإضافة الى احتياج المزارعين الى برامج تدريبية ودعم فنى حول الممارسات الزراعية الجيدة بشكل مستدام وكذا الامراض التي تصيب الحاصلات الزراعية .

الإنتاج الحيواني

يساهم الإنتاج الحيواني بما نسبته نحو ٢٥ % من الناتج المحلي الإجمالي ، ونحو ١٢٧ % من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، ويمثل القطاع دعما أساسيا للأمن الغذائي في أوغندا لاسيما في المناطق التي تتسم بمحدودية انتاج المحاصيل الزراعية فيها .

وفيما يلي احصائيات الإنتاج الحيواني خلال عام ٢٠٢٤ : -

- الماشية : ١٤٥٧٢ مليون رأس بمعدل نمو سنوي ٢٧ %
- الماعز : ١٦٠٤٨ مليون رأس بمعدل نمو سنوي ٢٤ %
- الخراف : ٤٤٤٥ مليون رأس بمعدل نمو سنوي ٣١ %
- الخنازير : ٤١٠٩ مليون رأس بمعدل نمو سنوي ٣ %
- الدواجن : ٤٧٥٧٩ مليون رأس بمعدل نمو سنوي ٢٨ %

الالبان ومنتجاتها

يعد انتاج الالبان مصدرا للدخل للأسر الأوغندية وتحسين الوضع الغذائي لها ، وقد شهد انتاج الالبان في اوغندا طفرة كبيرة من نحو ١٨٨ بليون لتر في عام ٢٠١٢ الى نحو ٣٥٨ بليون لتر في عام ٢٠٢٤ ، ويمثل قطاع الالبان كقطاع فرعى نحو ٩ % من إجمالي مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ، وبلغ إجمالي المتحصلات من الصادرات الأوغندية في هذا القطاع نحو ٦٦٩ مليون دولار أمريكي .

يأتي نحو ٧٠ % من انتاج الالبان من صغار المزارعين في غرب اوغندا ، ويوجد نحو ٦٠٠ مركز تجميع للالبان لتأمين جودتها وتخزينها ، الا انه توجد محدودية في مصانع منتجات الالبان ، حيث توجد شركتان فقط هما اللاعبان الاساسيان في انتاج الالبان في اوغندا وهما شركة Pearl dairy farmers LTD وهى شركة رائدة في هذا القطاع وتتعامل مع نحو ١٠ الاف مزارع وتصدر منتجاتها الى دول افريقية مثل مالاوي وزامبيا ، والشركة الثانية هي شركة Dairy corporation limited وهى من أقدم وأكبر الشركات الأوغندية العاملة في هذا القطاع .

توجد عدد من التحديات التي تواجه قطاع الإنتاج الحيواني وانتاج الالبان في أوغندا تتمثل في صعوبة التحكم في الامراض والحصول على اللقاحات وبصفة خاصة لصغار المربين مع التكلفة المرتفعة للأعلاف ، وتزايد الفاقد من الالبان نتيجة التخزين ومحدودية البنية الأساسية .

الثروة السمكية

يساهم صيد الأسماك بنحو ٣ % من الناتج المحلى الإجمالي الأوغندي ونحو ١٢٪ من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي، ويبلغ الإنتاج السمكي في اوغندا نحو ١٦٥ ألف طن منها نحو ١٥ ألف طن من الأسماك من المزارع السمكية ، علما بانها بلغت نحو ٢٠٠ ألف طن في فترة السبعينات وتعد الأسماك ومنتجاتها من السلع التصديرية الأساسية حيث حققت عائدا خلال عام ٢٠٢٤ نحو ١٣٩٦ مليون دولار أمريكي، وأهم أنواع الأسماك Tilapia – Catfish – Nile Perch .

تجدر الإشارة الى أن قطاع صيد الأسماك في اوغندا يواجه عددا من التحديات منها التدهور البيئي وتغير المناخ ، بالإضافة الى الحاجة الى تحديث مراكب الصيد ، وكذا الصيد المفرط مع الزيادة السكانية والذي أدى الى تقليل المخزون الطبيعي من الأسماك ، بالإضافة الى ضعف الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع صيد الأسماك ، ولذا تقوم الحكومة الأوغندية بتقديم المبادرات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع خاصة في الاستزراع السمكي .

الفرص المتاحة للاستثمار في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به

يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تتمتع فيها أوغندا بميزات تنافسية مع قطاع التعدين ، ومن ثم يتواجد في هذا القطاع العديد من فرص الاستثمار ، وذلك بحكم أنها دولة زراعية تتوافر فيها التربة الخصبة والأيدي العاملة ومصادر المياه العذبة من الأنهار والبحيرات ومياه الأمطار بالإضافة الى المناخ الملائم للزراعة، كما تقوم الحكومة الأوغندية من خلال هيئة الاستثمار بتقديم حوافز للاستثمار في القطاع الزراعي في شكل إعفاءات ضريبية وغيرها لمن يقوم بالاستثمار لتحقيق قيمة مضافة في هذا القطاع (مرفق النسخة المحدثة من الدليل الخاص بالإعفاءات الضريبية في القطاعات المختلفة ومنها القطاع الزراعي 2024 - 2025 Tax Incentive Guide) ، ويمكن للشركات المصرية الراغبة في الاستثمار في القطاع الزراعي في أوغندا التنسيق مع المكتب التجاري بالسفارة المصرية في كمبالا لتقديم الدعم اللازم لذلك .

تتمثل أهم المزايا التي تتمتع بها أوغندا بشكل عام وتؤهلها للاستثمار بها - رغم وجود بعض التحديات والعوائق مثل كونها دولة حبيسة بما يؤدي الى ارتفاع تكلفة النقل والفساد الإداري وضعف البنية الأساسية - ما يلي :

- الموقع الاستراتيجي في قلب القارة الافريقية مما يتيح لها سهولة النفاذ الى العديد من الأسواق .
- عضوية في تجمعين اقتصاديين في شرق وجنوب القارة الافريقية وهما تجمعي الكوميسا وشرق افريقيا بما يتيح لمنتجاتها النفاذ بتفضيلات جمركية الى الدول الافريقية أعضاء هذين التكتلين .
- بيئة اقتصادية مستقرة ومواتية مع اقتصادي ليبرالي منفتح .
- استقرار أمنى .
- التزام حكومي بتشجيع القطاع الخاص على العمل .
- توافر العمالة بتكلفة مقبولة مع تحدثها للغة الإنجليزية .
- تشجيع الدولة للمستثمرين على العمل في أوغندا ومنحهم مزايا تحفيزية .
- ثقافة سائدة ترحب بالاجانب .
- وفرة كبيرة في الموارد الطبيعية الزراعية والتعدينية
- تنوع كبير في الإنتاج الزراعي نتيجة وجود موسمين زراعيين سنويا في معظم مناطق الدولة .

- توافر مصادر كبيرة للمياه العذبة من الأنهار والبحيرات والأمطار ، مع تربة خصبة ومناخ ملائم للزراعة .

تتمثل أهم فرص الاستثمار في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به فيما يلي :

- الاستثمار في إقامة مزرعة نموذجية، بحيث تتضمن هذه المزرعة انتاج الحاصلات الزراعية ، وتربية الماشية ويلحق بها خط لإنتاج الاعلاف و اخر لمنتجات الالبان، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة وأفضل الممارسات الخاصة بالزراعة والري واستخدام البذور المحسنة .
- الاستثمار في الإنتاج الداجنى ، حيث ان هناك طلبا متزايدا في السوق الأوغندي على لحوم الدواجن والبيض مع وجود إمكانيات للتصدير الى الخارج .
- الاستثمار في انتاج المنتجات الاورجانيك لوجود طلب متزايد عليها .
- الاستثمار في اللوجيستيات المتعلقة بالتعبئة والتخزين والنقل فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي ومنتجات الالبان ، بالإضافة الى تشييد خطوط انتاج لمنتجات الالبان والتي يوجد عليها طلب متزايد في السوق المحلى وأسواق دول شرق افريقيا المجاورة ، وذلك لتعظيم الاستفادة من الإنتاج الكبير والمتزايد من الالبان في أوغندا .
- الاستثمار في الحاصلات الزراعية التصديرية الأساسية التي يتم انتاجها في أوغندا ومن ثم تصديرها الى مصر أو الى غيرها من الدول مثل البن والشاي والذرة والقطن والأرز وقصب السكر والبقوليات وبذور الكاكاو والنباتات الطبية ، بالإضافة الى وجود إمكانيات لزيت النخيل والبذور الزيتية وبذور السمسم .
- الاستثمار في تربية الماشية وعمل مجازر للذبح وخطوط انتاج للحوم ومنتجاتها .
- الاستثمار في الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج ، وكذا استخدام أساليب حديثة للاستفادة من المسطحات المائية الكبيرة في صيد الأسماك مما يتيح فوائض للتصدير الى العديد من الأسواق الإقليمية والدولية لاسيما مع توجه الدولة لتشجيع ذلك ، علما بأن المزارع السمكية في أوغندا لا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج لضخ المزيد من الاستثمارات لتطويرها .
- الاستثمار في انتاج الخضروات والفواكه الطازجة والمجمدة والمجففة واعدادها للتصدير، لاسيما وان هناك انتاج كبير من الفواكه غير مستغل بالشكل الأمثل وخاصة المانجو والموز والاناناس ، بالإضافة الى خطوط انتاج لعصائر الفواكه .

- الاستثمار في زراعة الزهور والتي تعد من أكثر الزراعات المدرة لعوائد من النقد الأجنبي في أوغندا وعليها طلب متزايد خلال الفترة الماضية ، والتي يتم زراعتها في المنطقة الوسطى حول حوض بحيرة فيكتوريا بالإضافة الى مناطق زراعة أخرى في جنوب غرب البلاد ، ويوجد طلب متزايد على الزهور في الدول الاوربية مثل هولندا وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا والنرويج والسويد .
- الاستثمار في الاخشاب التي توفرها الغابات الطبيعية والمنزوعة والتي تمثل نحو ١٠٪ من مساحة اوغندا ، بما يتيح تصنيع الأثاث والمنتجات الخشبية للسوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية .
- الاستثمار في انتاج اللقاحات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وهي من المنتجات المطلوبة في السوق الأوغندي .

وزير مفوض تجارى

علاء عبد الفتاح الخواجة

تحريرا في ٢٠٢٥/٧/٢

مصادر التقرير:

- منظمة الأغذية والزراعة (فاو)
- وزارة الزراعة الأوغندية
- الهيئة الاستشارية الزراعية الأوغندية
- مكتب الإحصاءات الأوغندي
- هيئة تنمية الالبان الأوغندية
- هيئة الاستثمار الأوغندية